الاسرائيلية الداعية الى تجزئة المسائل بالنسبة الى الارض ومهام الحكومة الذاتية المؤقتة، وضع السكان» (**الحياة**، ٢/٧/١٩٩٣).

أكثر من ذلك، قدّم الوفد الفلسطيني الى الجانب الاميركي مذكرة جاءت في ثلاث صفحات، فنّد فيها الأسباب التي دفعته الى الاعتراض على المسودة الاميركية والنقاط الواردة فيها، خصوصاً بالنسبة الى القدس والولاية الجغرافية ووحدة الارض. في هذا الخصوص، ذكرت مصادر دبلوماسية مطلعة، ان المذكرة الفلسطينية ركّزت على موضوعي القدس الشرقية والولاية الجغرافية. ولاحظت المذكرة غياب كلمة «محتلة» عند الكلام عن الارض المحتلة والاكتفاء بكلمة «اراضٍ». كما لاحظت، أيضاً، ان الافكار الاميركية تتحدث عن «اسرائيل والفلسطينيين»، واعتبرتها تجاهلاً لمبدأ حق الشعب الفلسطيني في السيادة على أرضه. وأضافت المصادر، ان الجانب الفلسطيني طرح تساؤلات عن مدى استمرار الولايات المتحدة الاميركية التزام سياستها المعلنة تجاه القدس، واعتبر أن مجرد تحدّث الافكار الاميركية عن حق سكان القدس الشرقية في التصويت في خلال الانتخابات التشريعية لسلطة الحكومة الذاتية الانتقالية غير كافٍ، خصوصاً وان رسالة التطمينات الاميركية الى الفلسطينيين تؤكد معارضة واشنطن لضمّ اسرائيل القدس الشرقية. كما طرح الجانب الفلسطيني تساؤلات عن مدى الالتزام الاميركي بمبدأ الارض في مقابل السلام الذي غاب ذكره في الافكار التي طرحتها الولايات المتحدة الاميركية في الجولة العاشرة من المفاوضات الثنائية (**المصدر نفسه**، ٤/٧/١٩٩٣).

هجوم دبلوماسي

بغية تطويق النتائج السلبية، شنّت وزارة الخارجية الاميركية هجوماً دبلوماسياً على مرحلتين: الاولى كانت قيام المنسق الاميركي لمفاوضات السلام، دنيس روس، بجولة على بعض العواصم المعنية بالعملية السلمية. والثانية، زيارة وزير الخارجية، كريستوفر، الى بعض أطراف النزاع في المنطقة.

فمن جهته، اجتمع المنسق الاميركي، روس، الى الفلسطينيين ثلاث مرات، بغرض اقناعهم بالقبول بوثيقة التسوية الاميركية الخاصة باعلان مبادىء مشتركة فلسطينية ـ اسرائيلية في شأن نظام الحكم الذاتي في الارض الفلسطينية المحتلة، ودعاهم الى التعاطي مع القضايا التي يمكن تحقيقها، والابتعاد عن القضايا المختلف عليها. كما اقترح بأن يتسلّم الفلسطينيون «ما يعرض عليهم»، وتعهّد بأن تتدفق المساعدات الغربية بعد قبولهم المقترحات الاميركية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٥/٧/١٩٩٣).

لكن الفلسطينيين اقترحوا، في المقابل، ادخال تعديلات على الوثيقة الاميركية لتشمل: اولاً، تطبيق الولاية الجغرافية على الاراضي التي لم تكن تحت السيطرة الاسرائيلية قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧؛ ثانياً، التمييز ما بين الولاية الجغرافية والسيادة، وان الاخيرة ليست موضع نقاش في المرحلة الانتقالية، بل في المرحلة النهائية؛ وثالثاً، ان القدس مشمولة في الولاية الجغرافية (**الحياة**، ١٤/٧/١٩٩٣).

هل كانت مهمة المنسق الاميركي في تضييق فجوات الخلاف مع الفلسطينيين سهلة؟ المصادر الدبلوماسية الغربية استبعدت ذلك لاعتبارات عدة، منها خوف الفلسطينيين من ان يكون عليهم مفاوضة اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية معاً، في حين ان المطلوب والمتفق عليه هو ان يقتصر التفاوض على اسرائيل، وان تقوم الولايات المتحدة الاميركية بدور الشريك الكامل العامل على تذليل العقد والصعوبات. وقد عزّز هذا الخوف التنسيق الكامل بين واشنطن وتل ـ أبيب في كل ما يتعلق بعملية السلام. وقد ثبت ذلك ان المشروع الاميركي غير الرسمي لاعلان المبادىء بين اسرائيل والفلسطينيين الذي قدّمته واشنطن اخيراً، والذي رفضه الفلسطينيون، والذي تبين ان وضعه تمّ بالاشتراك بين الاميركيين والاسرائيليين وفي غياب الفلسطينيين (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ٢٠/٧/١٩٩٣).

هل انطوت جولة وزير الخارجية الاميركية على تغيير في الموقف الاميركي السائد؟ لم تستشف المصادر الدبلوماسية المطلعة من جولته أي تغيير. فقد عكس كريستوفر في مؤتمر صحافي عقده عشية توجهه الى المنطقة المهمة الجوهرية لجولته، حين